

DA44

طلب نفاذ إلى معلومة

(القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق إلى النفاذ إلى المعلومة)

-1- إرشادات خاصة بطلب الوثيقة الإدارية (1):

شخص معنوي:

التسمية : جمعية خرائط المواطن

العنوان : 9 نهج ابو بكر الصديق، ألان سفاري، تونس

الهاتف : 58223828 العنوان الإلكتروني: cartographie.citoyenne@gmail.com

-2- الوثيقة الإدارية المطلوب النفاذ إليها:

بيان المعلومة	الهيكل المعنى	المرجع (إن وجد)	ملاحظات أخرى
خرائط رقمية للمدارس الابتدائية، الإعدادية والثانوية على مستوى وطني تحتوي على تسميات المؤسسات وعنوانها وأحداثياتها الجغرافية حسب الأشكال التالية لا غير (shapefile et/ou geojson et/ou csv et/ou gpx et/ou kml .et/ou umap	وزارة التربية		الرجاء مدنا باليبيانات حسب الشكل المحدد في هذا المطلب.

ملاحظة: لا يلزم طالب النفاذ ذكر الاسباب او المصلحة من الحصول على المعلومة

-3- صيغة النفاذ إلى المعلومة المطلوب النفاذ إليها: (1)

<input checked="" type="checkbox"/> الاطلاع على نسخة إلكترونية (3)	<input type="checkbox"/> الاطلاع على الوثيقة على عين المكان (2)
الحصول على مقتطفات من المعلومة ()	الحصول على نسخة ورقية

تونس في 3 أكتوبر 2019

لمضام الطالب



وصل في يد اع مطلب نفاذ إلى المعلومة

..... تاريخ الاداع
..... المصاحب(إن وجدت) :

الختم

3- عدد الإمكان

1- توقيع العلامة (X) داخل الخانة المناسبة.

.....



DA44

تظلم لدى رئيس الهيكل

(يتعلق بمطلب نفاذ إلى معلومة)

القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016

أ-إرشادات خاصة بالمتظلم(1)

شخص معنوي:

- اسم المؤسسة: جمعية خرائط المواطن
- عنوان المؤسسة: 9 نهج أبو بكر الصديق، ألان سفاري، تونس
- اسم الممثل القانوني ولقبه: أمين بن يعقوب
- رقم وثيقة الهوية(2): 07179770
- الهاتف: 58223828 العنوان الالكتروني: cartographie.citoyenne@gmail.com

ب-مراجع مطلب النفاذ إلى الوثيقة: مطلب نفاذ إلى المعلومة مودع بمكتب الضبط المركزي لوزارة التربية يوم 3 أكتوبر 2019 في خصوص الإحداثيات الجغرافية للمنشآت التربوية. (في المرفقات)

ج-سبب التظلم:

عدم الرد على المطلب

عدم اتاحة المعلومة المطلوبة أو جزء منها

عدم اتاحة المعلومة في الصورة التي تم تحديدها في المطلب

رفض مطلب الحصول على المعلومة

تونس في 25 أكتوبر 2019

امضاء طالب الوثيقة



خاص بالمكلف بالإعلام والتغذى إلى الوثائق الإدارية

المراجع بالسجل الخاص بمتابعة مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية.....

لإدارية.....

أحال المطلب.....

إلى.....

بتاريخ.....

الامضاء والختم

وزارة التربية
مكتب الضبط المركزي

28 أكتوبر 2019

الموارد

1-توضع علامة (*) في الخانة المناسبة

2-رقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز سفر بالنسبة للأجنبى

DA44

خرائط المواطن
CARTOGRAPHIE CITOYENNE

تونس في 7 نوفمبر 2019



الموضوع : دعوى للنظر في مطلب نفاذ للمعلومة موجه لوزارة التربية

إلى السيد رئيس الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة

تحية طيبة وبعد ،

تقدمت جمعية خرائط المواطن بطلب نفاذ للمعلومة إلى وزارة التربية يوم 3 أكتوبر 2019 في خصوص خريطة رقمية للمدارس الإبتدائية، الإعدادية والثانوية على مستوى وطني بجميع الإحداثيات الجغرافية. إتصل بنا المكلف بالتنفيذ إلى المعلومة هاتقيناً يوم 17 أكتوبر 2019 ليعلمونا أن المصلحة الإعلامية ستنظر في مطلبنا وأنه بالإمكان لاحقاً التواصل من خلال البريد الإلكتروني. أرسلنا يوم 23 أكتوبر 2019 بريداً إلكترونياً للإستفسار حول مطلبنا ولم تردنا أي إجابة. وحيث أنه لم يتم الرد على المطلب في الآجال القانونية، تبعاً للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 ، توجهنا بتظلم لدى رئيس الهيكل يوم 28 أكتوبر 2019 ولم تحصل على أي رد.

تمكن هذه البيانات جمعيتنا من فهم واقع التعليم ونقاش عميق حول هذا الحق الاجتماعي مع المنظمات المهتمة بهذا القطاع.

الرجاء النظر في مطلبنا وتيسير التنفيذ لهذه البيانات الجغرافية.

مع الشكر الجزيل ،

الممثل القانوني عن جمعية خرائط المواطن



المرفقات : نسخة عن مطلب النفاذ ونسخة عن مطلب التظلم لدى رئيس الهيكل و المراسلة الإلكترونية الموجهة للمكلف
جمعية خرائط المواطن | 9 نهج أبو بكر الصديق ، البلفيدير 1002 تونس

رقم الإعلان بالرائد الرسمي : 2018408196APSFI | البريد الإلكتروني : cartographie.citoyenne@gmail.com |
@CartoCitoyenne | Carto Citoyenne | فيسبوك : http://kcit.org | توبنر : الهاتف: 169 781 71 | موقع الواب :

الجمهورية التونسية

هيئة النّفاذ إلى المعلومة



تونس في:
24 ديسمبر 2019



من رئيس هيئة النّفاذ إلى المعلومة

ص ٤٥٨٠ | ٢٠١٩

إلى

ن*ذ

جمعية خرائط المواطنة

DA44

في شخص ممثلها القانوني

(مقرها بعدد 9 نهج أبو بكر الصديق، البلفيدير 1002 تونس)

الموضوع: إحالة تقرير للرد.

المرجع: القضية عدد 2019/1514.

في نطاق مواصلة التحقيق في الدعوى المشار إليها أعلاه، أحيل عليكم الرد الوارد

على كتابة الهيئة من قبل وزير التربية لإبداء ملحوظاتكم بشأنه في أجل أقصاه خمسة (5)

أيام.

والسلام
هيئة النّفاذ إلى المعلومة
~~نائب الرئيس~~
الإمضاء: عَدَنانُ الْأَسْوَدُ

DA44

تونس في
12 جويلية 2019

هيئة النفاذ الى المعلومة

16 دسمبر 2019

الواردة عدد 2070 لسنة 2019

10028417

إلى السيد رئيس هيئة النفاذ الى المعلومة

الموضوع: القضية عدد 1514/2019 القائمة بها جمعية "خريطة المواطن" في شخص ممثلها القانوني.

المرجع: احالتكم عدد 4070/2019 بتاريخ 13/11/2019.

وبعد، فتبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع المتعلقة بالقضية أعلاه ، أشرف بموافاتكم فيما يلي برد الادارة على عريضة الدعوى: حيث تطلب العارضة في شخص ممثلها القانوني تمكينها من خريطة رقمية للمدارس الابتدائية، الاعدادية و الثانوية على مستوى وطني بجميع الاحداثيات الجغرافية.

و حيث تجيب الادارة على ذلك بما يلي:

حيث ينص الفصل 24 من القانون الاسامي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24/03/2016 المتعلق بالحق في النفاذ الى المعلومة على انه: " لا يمكن للهيكل المعنى ان يرفض طلب النفاذ الى المعلومة إلا اذا كان ذلك يؤدي الى الحاق ضرر بالأمن العام او بالدفاع الوطني او بالعلاقات الدولية فيما يتصل بهما....."

و حيث تفيد الادارة عدالتكم بأن المعلومة التي تطلها العارضة يمكن ان تهدد سلامة المؤسسات التربية الراجعة لها بالنظر باعتبار انها تحدد الاحداثيات الجغرافية للمؤسسات التربوية بالبلاد التونسية.

-احتياطيا: بخصوص كيفية مد العارضة بالمعلومة:

حيث ينص الفصل 12 من القانون الاسامي المذكور اعلاه على انه: " عند اعداد المطلب، يجب تحديد كيفية النفاذ الى المعلومة وفق الصيغ التالية:....الحصول على نسخة الكترونية من المعلومة، عند الامكان،....."

و حيث يتضح من خلال المطلب المقدم من العارضة بأنها تطلب مدها بنسخة الكترونية من خريطة رقمية للمدارس الابتدائية، الاعدادية و الثانوية على مستوى

وطني تحتوي على تسميات المؤسسات وعناوينها وأحداثياتها الجغرافية، فإن امكانية
مد العارضة بالمعلومة المطلوبة وبالطريقة المطلوبة يبقى خاضعا للسلطة التقديرية
للادارة.

وحيث تبدي الادارة استعدادها في اطار التحقيق او اثناء النشر تمكين العارضة من
المعلومات المطلوبة على عين المكان وتطلب ختم التحقيق في القضية لانعدام ما
يستوجب النظر فيها بموجب التسوية في حال ارتأت العارضة وكذلك الهيئة ان
الصيغة المعروضة تستجيب لطلب النفاذ موضوع التداعي.

والسلام

عن وزير التربية
المدير العام للشئون
القانونية والشراحت
فتحي السرحدى

DA44

خرائط المواطن
CARTOGRAPHIE CITOYENNE

تونس في 30 ديسمبر 2019



الموضوع : التمسك بالقضية عدد 2019/1514

إلى السيد رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة،

تحية طيبة وبعد،

وردتنا يوم 30 ديسمبر 2019 مرسالتكم التي تحيل الرد الوارد على كتابة الهيئة من قبل وزير التربية. وحيث ينص رد الوزارة على أن إمكانية مدنًا بالمعلومة المطلوبة وبالطريقة المطلوبة يبقى خاضعاً للسلطة التقديرية للإدارة وذلك لما تمثله الإحداثيات الجغرافية من تهديد لسلامة المؤسسات التربوية. وحيث ينص الفصل عدد 24 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 أن إثناءات حق النفاذ إلى المعلومة "خاضعة لتقدير الضرر من النفاذ على أن يكون الضرر جسيماً سواء كان آنياً أو لاحقاً كما تكون خاضعة لتقدير المصلحة العامة من تقديم المعلومة أو من عدم تقديمها بالنسبة لكل طلب ويراعي التناوب بين المصالح المراد حمايتها والغاية من مطلب النفاذ".

على هذا الأساس، تؤكد أن الإحداثيات الجغرافية لا يمكن أن تمثل أي تهديد لسلامة المؤسسات التربوية خصوصاً وأنها متوفرة جزئياً على خرائط غوغل، بالإضافة إلى أن بعض الوزارات تنشر في شكل مفتوح حالياً على بواباتها العديد من البيانات الجغرافية بـأحداثياتها (وزارة الثقافة، وزارة الصناعة، وزارة النقل...) وذلك وعي منها لأهمية توفير هذه المعطيات. لذى لا يمكننا التعليل بالأمن العام لرفض النفاذ للإحداثيات الجغرافية إلى في نطاق الدفاع الوطني والأمن العمومي.

أما عن الغاية من النفاذ لهذه البيانات، فهي تمكن جمعيتنا "خرائط المواطن" من تقييم مدى قرب المدارس والمعاهد العمومية عن التجمعات السكنية وتساهم في دعم مجهد هيكل الدولة الرامي لبرمجنة أدق للسكن الاجتماعي ولمتابعة أدجع للتطور العمراني، مما يخدم بصورة فعلية المصلحة العامة.

بناءً على ما تم ذكره، تؤكد على تمسكنا بحقنا في النفاذ للمعطيات المطلوبة، خصوصاً وأنها متوفرة لدى الوزارة كما ذرحوا من الهيئة إلى هيكل لمدنا بها.

مع الشكر الجزيل.



الإمضاء

المرفقات : نسخة عن مرسالتكم المذكورة أعلاه.

جمعية خرائط المواطن | 9 نهج أبو بكر الصديق ، البلفيدر 1002 تونس

رقم الإعلان بالرائد الرسمي : 2018408196APSF1 | البريد الإلكتروني : cartographie.citoyenne@gmail.com |
@CartoCitoyenne | Carto Citoyenne : تويتر | فايسبوك : http://kcit.org | موقع الويب : الهاتف: 169 781 71

الجمهورية التونسية

هيئة النّفاذ إلى المعلومة



تونس في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩

من رئيس هيئة النّفاذ إلى المعلومة

إلى

جمعية خرائط المواطنة

في شخص ممثلها القانوني

ن*ذ

٤٦٥٣ / ٢٠١٩

DIA4

(مقرها بعدد ٩ نهج أبو بكر الصديق، البلفيدير ١٠٠٢ تونس)

الموضوع: إحالة تقرير للرد.

المرجع: القضية عدد ١٥١٤/٢٠١٩.

في نطاق مواصلة التحقيق في الدعوى المشار إليها أعلاه، أحيل عليكم التقرير

التمكيلي الوارد على كتابة الهيئة من قبل وزير التربية لإبداء ملحوظاتكم بشأنه في أجل

أقصاه خمسة (٥) أيام.

والسلام

هيئة النّفاذ إلى المعلومة
الرئيس
الإمضاء: عماد المحرزفي

تونس في : ٢٠١٩/١٢/٢١

№ ٠٠٢٩٠٣٨

هيئة النّفاذ إلى المعلومة

٢٣ ديسمبر ٢٠١٩

الوارد عدد: 4416.1.8019

إلى السيد رئيس هيئة النّفاذ إلى المعلومة

الموضوع: تقرير تكميلي بخصوص القضية عدد 1514/2019 القائمة بها جمعية "خرائط المواطنة" في شخص ممثلها القانوني.

المرجع: احالتنا عدد 28417 بتاريخ 12/12/2019.
المصاحب: 01 DA44

وبعد، فتبعا لإحالتنا المشار إليها بالمرجع والمتعلقة بالأدلة بملحوظات في القضية المذكورة أعلاه ، نفيدكم أن الادارة سبق وان قامت بمد العارضة بالمعطيات المطلوبة المتمثلة في خريطة رقمية للمدارس الابتدائية، الاعدادية والثانوية على مستوى وطني بجميع الأحداثيات الجغرافية (انظروا المصاحب).
لذا، وترتيبا على ما سلف بيانه تطلب الادارة ختم التحقيق في القضية لانعدام ما يستوجب النظر بموجب التسوية.

والسلام

عن وزير التربية
المدير العام للشئون
القانونية والنزاعات
فتحي المرزوقي



Zimbra**cpni45bn@edunet.tn**

اجابة حول مطلب نفاذ الى المعلومة يتعلّق بمعطيات تتعلّق بالمؤسسات التربوية بالابتدائي والثانوي

DA44

De : Hatem EZZEDDINE <acces.information@edunet.tn>

mar., 10 déc. 2019 12:53

Objet : اجابة حول مطلب نفاذ الى المعلومة يتعلّق بمعطيات تتعلّق بالمؤسسات التربوية بالابتدائي والثانوي

2 pièces jointes

À : cartographie citoyenne

<cartographie.citoyenne@gmail.com>

تحية وبعد ،
الواصل اليكم ضمن المصاحيف اجابة حول مطلب نفاذ الى المعلومة كنتم تقدّمتم به حول

معطيات تتعلّق بالمؤسسات التربوية بالابتدائي والاعدادي والثانوي

مع الشكر والبلام

المكلف بالنفاذ الى المعلومة

حاتم عزالدين

 **معطيات عامة حسب المعتمدية ثانوي.xlsx**

175 ko

 **معطيات عامة حسب المعتمدية/ابتدائي.xlsx**

85 ko

تونس في : ٢٠١٩

№ ٠٠٢٩٠٣٨

إلى السيد رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

DA44

الموضوع: تقرير تكميلي بخصوص القضية عدد 1514/2019 القائمة بها جمعية "خرائط المواطن" في شخص ممثلها القانوني.

المرجع: احالتنا عدد 28417 بتاريخ 12/12/2019.
المصاحيب: 01.

وبعد، فتبعا لإحالتنا المشار إليها بالمرجع والمتعلقة بالادلاء بملحوظات في القضية المذكورة أعلاه ، نفيدكم ان الادارة سبق وان قامت بمد العارضة بالمعطيات المطلوبةتمثلة في خريطة رقمية للمدارس الابتدائية، الاعدادية والثانوية على مستوى وطني بجميع الاحداثيات الجغرافية (انظروا المصاحب).
لذا، وترتبا على ما سلف بيانه تطلب الادارة ختم التحقيق في القضية لأنعدام ما يستوجب النظر بموجب التسوية.

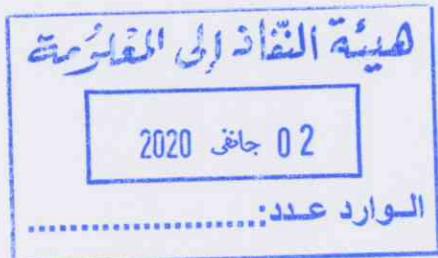
والسلام

عن وزير التربية
المدير العام للشئون
القانونية والنزاعات
فتحي السرور



DA44

تونس في 2 جانفي 2020



الموضوع: تقرير تكميلي بخصوص القضية عدد 1514/2019

إلى السيد رئيس هيئة النّفاذ إلى المعلومة،
تحية طيبة وبعد،

وردنا يوم 2 جانفي 2020 تقرير ثان أحالته على أptrاءكم وزارة التربية في خصوص طلبنا الحصول على خريطة رقمية للمدارس الإبتدائية، الإعدادية والثانوية على مستوى وطني بجميع الإحداثيات الجغرافية. يفيد التقرير التكميلي أن الوزارة قامت بمدنا بالمعطيات المطلوبة كما يرفق في المصاحب نص البريد الإلكتروني. في حين تمثل هذه المراسلة ردًا على مطلب معاير (تجدونه في المرفقات) ولا تجيز أساساً على طلبنا في الحصول على الخريطة (تجدون نسخة عن محتوى الجداول التي مدتنا بها الوزارة).

بالإضافة إلى أن التقرير التكميلي يتعارض مع التقرير الأول (تجدونه في المرفقات) للوزارة وللذى تشير فيه إلى أنه لا يمكن مدعنا بالخريطة والإحداثيات الجغرافية لما تسببه من تهديد على سلام المؤسسات التعليمية.

وعليه فإننا نتمسك في حقنا للنّفاذ للخريطة بإحداثياتها الجغرافية ونرجوا من الهيئة دعمنا على هذا الأساس.

مع الشكر الجزيل.



المرفقات: نسخ عن التقريرين الأولي والتكميلي، نسخة عن مطلب النّفاذ المعاير، نسخة عن محتوى الجداول.



DA44

تونس في ٥ ديسبر ٢٠٢٠
٥ ديسبر ٢٠٢٠

رئيس هيئة النّفاذ إلى المعلومة

إلى السيد

الممثل القانوني لجمعية "خراط المواطن"

6
ص ٤٥٣٨ / ٢٠٢٠

الموضوع: إعلام بصدور قرار

المصاحيب: نسخة مطابقة للأصل من القرار عدد 1514

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام المطة الثانية من الفصل 38 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النّفاذ إلى المعلومة، أحيل عليكم نسخة مطابقة للأصل من القرار عدد 1514 الذي يتعلّق بالدعوى المرفوعة لدى هيئة النّفاذ إلى المعلومة من طرفكم ضد وزارة التربية في شخص ممثّلها القانوني.

علما وأن قرارات الهيئة تعد ملزمة للهيئات المعنية وفقاً لمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 30 من القانون المذكور، كما أنه يمكن لطالب النّفاذ أو الهيكل المعني الطعن في هذا القرار استئنافيا أمام المحكمة الإدارية في أجل الثلاثين يوماً من تاريخ الإعلام.

والسلام.

هيئة النّفاذ إلى المعلومة

نائب الرئيس

الإمضاء: سهنان الأسود



لقضية عدد: 1514

نارخ القرار: 24 سبتمبر 2020

قرار

أصدرت هيئة النّفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدّعية: جمعية "خرائط المواطن" في شخص ممثلها القانوني، الكائن عنوانه بـ 9 نهج أبو بكر الصديق، البافيدير، 1002 تونس.

من جهة,

والمدّعى عليها: وزارة التربية في شخص ممثلها القانوني، الكائن عنوانه بمكتبه بمقر الوزارة بشارع باب بنات، 1030 تونس.

من جهة أخرى,

بعد الاطّلاع على عريضة الدّعوى المقدّمة من المدّعية المذكورة أعلاه بتاريخ 7 نوفمبر 2019 والمرسمة بكتابه الهيئة تحت عدد 1514 والمتضمنة أنّها تقدّمت بطلب نفاذ إلى المعلومة إلى وزارة التربية قصد الحصول على خريطة رقمية للمدارس الابتدائية، الإعدادية والثانوية على مستوى وطني بجميع الأحداثيات الجغرافية، إلا أنّها لم تتلقّ ردّاً على مطلبها رغم انتصاف الأجل القانوني، الأمر الذي دفعها ل القيام بدعوى الحال طالبة إلزام الجهة المدّعى عليها بتمكينها من الوثائق المذكورة مستندة في ذلك على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وبعد الاطّلاع على التقرير المدلّى به من قبل الجهة المدّعى عليها بتاريخ 16 ديسمبر 2019 والمتضمن بالخصوص أنّ المعلومة موضوع مطلب النفاذ تهدّد سلامة المؤسسات التربوية مستندة في ذلك لأحكام الفصل 24 من القانون الأساسي عدد 22 المتعلقة بالحق في النفاذ إلى المعلومة واعتبرت أن المعلومات المطلوبة تبقى خاضعة للسلطة التقديرية للإدارة وأبدت استعدادها بتمكين العارضة من المعلومات موضوع مطلب النفاذ فقط على عين المكان، مضيفة أنّها مكّنت العارضة من الوثائق المطلوبة.

وبعد الاطّلاع على التقرير المدلّى به من قبل العارضة والمتضمن بالخصوص تمكّها بحقها في الاطّلاع على المعلومات موضوع مطلب النفاذ، باعتبار أنّ الأحداثيات الجغرافية موضوع مطلب النفاذ لا تشكّل تهديداً لسلامة المؤسسات التربوية خاصة وأنّ



الوثيقة المطلوبة تم نشرها جزئياً من قبل بعض الوزارات الأخرى، مضيفة بأنّ النفاذ إلى البيانات المطلوبة يهدف إلى تقييم مدى قرب المدارس والمعاهد من التجمعات السكنية ويساهم في دعم مجهود هيكل الدولة مما يخدم الصالح العام، مؤكدة أنّ الجهة المعنية لم تتمكنها من المطلوب بل كان ردها متعلقاً بمطلب نفاذ آخر.

وبعد الاطلاع على بقية مظروفات الملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في الدعوى.

وبعد الاطلاع على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل 38 منه.

قررت الهيئة ما يلى:

من جهة الشكل:

حيث قدمت الدعوى في الأجل القانوني ممن لها الصفة وكانت مستوفية لشروطها الشكلية، الأمر الذي يتبعه معه قبولها شكلاً.

من جهة الأصل:

حيث تهدف الدعوى الماثلة إلى إلزام وزير التربية بتمكين العارضة من نسخة من الخريطة الرقمية للمدارس الابتدائية، الإعدادية والثانوية على المستوى الوطني بجميع الأحداثيات الجغرافية، وذلك بالاستناد إلى حقها في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث دفع وزير التربية، في نطاق الرد عن الدعوى بأن المعلومة موضوع مطلب النفاذ تهدى سلاماً للمؤسسات التربوية مستندًا في ذلك على أحكام الفصل 24 من القانون الأساسي عدد 22 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة معتبراً أن المعلومة المطلوبة خاضعة للسلطة التقديرية للإدارة. كما أبدى استعداده لتمكين العارضة من المعلومات المطلوبة فقط على عين المكان.

وحيث ينص الفصل 32 من الدستور أن الدولة تضمن الحق في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أن الحق في النفاذ إلى المعلومة يُعد حقيقة أساسياً لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس طبقاً للإجراءات والشروط القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث اقتضى الفصل 24 من القانون المذكور أنه لا يمكن للهيكل المعنى أن يرفض طلب النفاذ إلى المعلومة إلا إذا كان ذلك يؤدي إلى إلحاق ضرر بالأمن العام أو



بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتصل بهما أو بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة ومعطياته الشخصية وملكيته الفكرية.

وحيث أنّ تقدير مدى قابلية النفاذ إلى الوثائق والمعلومات الموجودة لدى الهيكل الخاضعة لأحكام القانون من عدمه، إنما يرجع بالنظر إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة دون سواها وذلك بعد التثبت من مضمون الوثائق ومن مدى خضوعها لاستثناءات النفاذ إلى المعلومة الواردة بالقانون، وليس للهيكل المعنية أن تحل محلّها في ممارسة هذه الصلاحية.

وحيث يتبيّن بالرجوع إلى مظروفات الملف، أنّ وزارة التربية لم تفلح في إثبات الأضرار الآتية أو اللاحقة التي يمكن أن تترتب عن حصول المدعية على الخريطة الرقمية للمدارس الابتدائية، الإعدادية والثانوية على مستوى وطني بجميع الأحداثيات الجغرافية.

وحيث أنّ حصول العارضة على الوثيقة المطلوبة ليس من شأنه المساس من سلامة المؤسسات التربوية ولا تؤدي إلى إلحاق أيّ ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدبلوماسية المتعلقة بها، كما أنها لا تدرج ضمن أيّ حالة من حالات الاستثناء الأخرى الواردة بالفصل 24 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016.

وحيث أنه على خلاف ذلك، فإنّ حصول المدعية على الخارطة الرقمية للمدارس والمعاهد ينصهر ضمن تحقيق أهداف القانون الرامية إلى تكريس مبدأي الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتصريف في المرفق العام التربوي، كما يسمح بدعم مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

وحيث يتجه، تأسيا على جميع ما تقدم بيانه، الاستجابة لطلب العارضة وإلزام الجهة المدعى عليها بتمكينها من الوثائق المطلوبة.

ولهذه الأسباب

قررت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أولاً: قبول الدعوى شكلاً وفي الأصل بإلزام وزير التربية بتسلیم العارضة في شخص ممثلها القانوني نسخة إلكترونية من الخريطة الرقمية للمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية على المستوى الوطني تحتوي على تسميات المؤسسات المذكورة وعنواناتها وأحداثياتها الجغرافية.

ثانياً: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.



DA44

وصدر هذا القرار عن مجلس هيئة النّفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 24 سبتمبر 2020 برئاسة السيد عدنان الأسود، نائب رئيس، والسيدات والسادة أعضاء المجلس منى الدهان ورقية الخميسي وريم العبيدي وهاجر الطرابلسي وخالد السّلامي.

نائب رئيس هيئة النّفاذ إلى المعلومة

عدنان الأسود

من

نسخة مطابقة للأصل
تونس في ٢٠٢٠



هيئة النّفاذ إلى المعلومة

نائب الرئيس

الإمضاء: عدنان الأسود

